

لابد من جونسون
لقتل البريكست

سلام سرحان

كاتب وإعلامي عراقي



ينبغي القول أولاً إن ورطة البريكست سوف تواصل الهيمنة على المشهد السياسي البريطاني لعقود طويلة مهما كان مصيره وهو يدخل مرحلة الغليان.

لن يخفى من المشهد إذا تم الخروج باتفاق مع الاتحاد الأوروبي أو تم العدول عنه من خلال التوجه نحو إجراء استفتاء ثانٍ لتقرير مصير البلاد لأن الفريق الخاسر لن يلقى أسلحته.

في كلتا الحالتين لن يتمكن البريطانيون من معالجة الانقسام الهائل في الرأي العام، والذي يهدد بتداعيات خطيرة على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

ربما يكون الخروج دون اتفاق هو السيناريو الوحيد، الذي يقبل البريكست نهائياً، لأنه مستحيل التنفيذ وسيؤدي إلى كارثة اقتصادية غير مسبوقة تمتد لإنهيار الجنيه الإسترليني وأسعار العقارات وتبردي الأوضاع الاقتصادية.

التفصيل لا يمكن حصرها من هروب الاستثمارات وانهايار الكثير من الصناعات إلى نقص قد يطال الغذاء والدواء، إلى موت العاصمة البريطانية بعد رحيل معظم المصارف والمؤسسات المالية من حي المال.

القضية الكبرى هي تغيير الرأي العام، وذلك السيناريو إن وقع، فلن يصبر البريطانيون على الكارثة الاقتصادية أكثر من أسابيع وربما أيام قليلة، وسوف تندم أعداد كبيرة من مؤيدي البريكست ليسمح إثر ذلك بالتعبير عن الندم وتوسل الاتحاد الأوروبي بقبول البلاد مرة أخرى لدواع إنسانية لإنقاذ بلد منكوب.

جميع الحلول العلانية التي حاولتها رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي بالتوصل إلى الاتفاق الوحيد الممكن لم تجد نفعاً وضعت 3 سنوات دون أن تعالج جمرة الانقسام المشتعلة.

لم يكن بالإمكان معالجة ورطة البريكست برئاسة ماي وكان لابد من وصول زعيم يمثل أنصار البريكست لكي يقود البلاد إلى الطريق المسدود. لا يمكن قتل البريكست دون تصعيد تراجيدي على حافة الهاوية التي تقرب منها الآن وعلى جميع المقيمين في بريطانيا ربط أحزمة الأمان.

تصاعد التحذيرات من أسعار الفائدة السلبية العقابية

القطاع المالي في تقاطع نيران حروب العملات والتميسير النقدي



يقاف إصدار الفئات الكبيرة لمنع الادخار في البيوت

تزيد صعوبة تحقيق المصارف لربحية مناسبة في قطاع الحسابات المصرفية وتدفعها للتخلي عن تلك الخدمات. ويأتي هذا الجدل في ظل سباق عالمي لخفض أسعار الفائدة وتوسيع إجراءات التحفيز النقدي لمواجهة المخاطر الناجمة عن الحروب التجارية.

وحذر صندوق النقد الدولي أمس من سعي الحكومات لإضعاف عملاتها عبر خفض أسعار الفائدة والتميسير النقدي والتدخلات في السوق، قائلاً إن هذا سيضر بعمل النظام النقدي العالمي ويتسبب في معاناة لجميع الدول.

وأشارت وكالة بلومبيرغ إلى أن رأي الصندوق يتعارض مع موقف الرئيس الأميركي دونالد ترامب، الذي يطالب بخفض أسعار الفائدة الأميركية، خاصة بعد اتهامه لصين بعدم تخفيض قيمة عملتها المحلية لتجاوز تأثير الرسوم التي فرضتها واشنطن على السلع الصينية.

وتجد المصارف في منطقة اليورو نفسها مضطرة لفرض تلك الفوائد العقابية، في ظل كونها ملزمة حالياً بدفع فائدة سلبية تبلغ 0.4 بالمئة على الأموال التي تحتفظ بها لدى البنك المركزي الأوروبي.

ويحاول البنك المركزي الأوروبي من وراء ذلك دفع البنوك للتوجه نحو إقراض أموالها للمستثمرين بدل الاحتفاظ بها من أجل تحفيز النمو الاقتصادي الضعيف في منطقة اليورو، لكن ذلك يضطر المصارف لتحويل تلك الفائدة السلبية إلى كاهل المدخرين لديها.

وتحصل بعض البنوك على الفائدة العقابية حالياً من أصحاب الحسابات الشخصية الجارية ذات الأرصدة المرتفعة. وتحذر المصارف من أن الفائدة العقابية قد تتسع لتشمل المزيد من الزبائن إذا واصل البنك المركزي الأوروبي سياسة أسعار الفائدة المنخفضة. وتقول ماريا كولك رئيسة اتحاد مصارف فولكس بنك، إن "تلك السياسة

اتحاد حماية المستهلك الألماني لصحيفة أوغسبورغر الجمائيه ان "حظر الفائدة العقابية لن يكون له سوى تأثير رمزي إذا ما تم اعتماده، رغم أن نواياه طيبة".

وقال اتحاد المصارف الألماني أن من حق البنوك والصناديق الادخارية أن تحدد أسعار الفائدة، شأنها شأن جميع التجار الآخرين الذين يحددون أسعار خدماتهم اعتماداً على وضع السوق.

وأضاف أن "فرض قرارات لحظر الفائدة السلبية بشكل قانوني سيكون أمراً غريباً على النظام المالي ولا ينعف العملاء ويمكن أن يؤدي في النهاية إلى تهديد الاستقرار في أسواق المال".

ويرى وزير المالية الألماني أن "الفائدة العقابية تشكل عبئاً على صغار المدخرين وأن فرضها من قبل البنوك على أرصدة الحسابات الجارية ليست فكرة جيدة... من الأفضل أن تتخلى البنوك عن هذه الفائدة".

الماضي. وعلى ذلك بأنها تسهل عمليات نقل الأموال لأغراض غير قانونية مثل غسيل الأموال وتمويل الجماعات الإرهابية.

لكن محللين يقولون إن الهدف يكمن في تشجيع الأفراد والشركات على إيداع أموالهم في المصارف، التي تعاني من تغطية نفقاتها الإدارية في ظل تراجع إيراداتها.

وكان زودر قد أكد لصحيفة "بيلد" الألمانية الأربعاء أن ولاية بافاريا سوف تقدم لمجلس الولايات الألمانية مبادرة لاستثناء المبالغ التي تصل إلى 100 ألف يورو من دفع فوائد سالبة.

وشدد على ضرورة حظر تطبيق الفائدة العقابية على صغار المدخرين، بشكل قانوني، وطالب البنوك بتعويض نفقاتها الإدارية بطرق أخرى. وأكد أن على النظام المصرفي "أن يدعم الإذخار، لا أن يعاقبه". لكن جمعيات حماية المستهلكين لا تعول كثيراً على هذه المبادرة. وأكد كلاوس مولر، رئيس

تصاعد القلق من تداعيات سباق البنوك المركزية لخفض أسعار الفائدة، الذي يدفع المصارف بشكل متزايد إلى فرض فوائد سلبية على ودائع العملاء لتمويل نفقاتها في ظل تراجع إيراداتها ويجعل خدماتها المصرفية عبئاً عليها.

لندن - عبّرت الحكومة الألمانية أمس عن قلقها من اتساع نطاق فرض المصارف لأسعار فائدة سلبية على الودائع، التي يطلق عليها "الفوائد العقابية". ولوحت باتخاذ قرارات ملزمة لمنعها.

وقال وزير المالية الألماني أولاف شولتس، إنه يدرس إمكانية إلزام البنوك بإعفاء أرصدة صغار المودعين من الفوائد العقابية، وذلك بعد طرح هذه الفكرة من قبل ماركوس زودر رئيس وزراء ولاية بافاريا.

وأكد شولتس في تصريحات نشرتها أمس مجموعة "فونكه" الإعلامية أن وزارة المالية بدأت تنظر في ما إذا كان من حق الحكومة الألمانية، من الناحية القانونية، حماية صغار المودعين من الفائدة العقابية، لكنه أقر بأن الأمر معقد ويحتاج لبعض الوقت.

وتوصف تلك الفوائد بالعقابية لأن المدخرين يترتب عليهم دفع نسبة من أموالهم مقابل إيداعها في المصارف، الأمر الذي يدفع الكثيرين للاحتفاظ بأموالهم نقداً، في أماكن سرية.

وكانت أسعار الفائدة العالمية قد انخفضت في معظم الدول المتقدمة إلى مستويات متدنية جداً بلغت الصفر في منطقة اليورو واليابان، ومستويات سلبية في بعض الدول مثل سويسرا والسويد منذ الأزمة المالية العالمية.

أولاف شولتس

على النظام المصرفي
أن يدعم الإذخار لأن
يعاقبه



وفرض ذلك تحديات هائلة على المصارف التي تقلصت عوائدها بشكل كبير، بعد تراجع الودائع من قبل الأفراد والشركات.

وأدى تنامي الميل لإدخار الأموال في البيوت إلى دفع البنك المركزي الأوروبي إلى إلغاء إصدار فئة 500 يورو في يناير

واشنطن تشكو ثمن الحروب التجارية مع بكين

الكونغرس يحذر وترامب يلجأ إلى إمكانية التراجع

بالصين من خلال حرب الرسوم الجمركية، إلا أنه أقل صبراً على تداعياتها في بلد ديمقراطي، مقارنة بقبضة بكين الحازمة على أوضاع بلادها.

قد تخفف موقفها من الشروط المستعصية لإبرام اتفاق تجاري خاصة مع قرب موعد الانتخابات الرئاسية. ورغم أن ترامب قد يكون أكثر قدرة على إلحاق الأذى

الصين أملاً في إبرام اتفاق في وقت قريب.

ويبدو أن الإدارة الأميركية أقل صبراً على تداعيات الحرب التجارية مع الصين، وأن الإدارة الأميركية

ذراعها قائلاً "أنا هو المخترع" مقتبساً في ذلك مصطلحاً من التوراة. وفرض ترامب رسوماً جمركية قاسية على ما قيمته 250 مليار دولار من الواردات الصينية سنوياً.

ويعتزم فرض رسوم جديدة على واردات بقيمة 300 مليار دولار على مرحلتين تبدأ الأولى مطلع الشهر المقبل والثانية في منتصف ديسمبر. ولم تصدر إشارة إلى إمكانية أن يقوم ترامب بتخفيف شدة الحرب التجارية، إلا أن إشارات كثيرة تؤكد صعوبة مواصلة لتداعياتها على المستهلكين الأميركيين في وقت يحاول فيه ترامب إقناعهم بالتصويت لتجديد ولايته في العام المقبل.

كما تشكو شركات أميركية من تراجع أعمالها في وقت تكبدت فيه الأسواق المالية الأميركية خسائر كبيرة، وتتصاعد التحذيرات داخل الولايات المتحدة من تزايد المؤشرات على احتمال حدوث انكماش في الاقتصاد الأميركي.

وتعد التحذيرات إلى جميع أنحاء العالم حيث يحذر صندوق النقد الدولي من أن حرب ترامب التجارية ستؤدي إلى تباطؤ النمو العالمي. وقال ترامب "أنا أواجه الصين. أنا أواجه الصين في التجارة، وهل تعرف ماذا نحن نفوز... لقد وضعني الناس في هذا المكان لكي أقوم بعمل رائع وهذا ما أقوم به".

لكن محللين يقولون إنه غير مضطرب لعدم إظهار أي ضعف في مواجهته مع

انتسعت التكهانات بإمكانية انحسار الحرب التجارية الصينية الأميركية بعد تحذير الكونغرس من أنها ستؤدي إلى ارتفاع عجز الموازنة في وقت صدرت فيه إشارات ملتبسة من الرئيس دونالد ترامب تشير إلى صعوبة تلك المواجهة.

في هذه الأثناء صدرت تصريحات ملتبسة عن الرئيس الأميركي، تشير إلى أنه يجد صعوبة في مواصلة الحرب التجارية ضد الصين في ظل تصاعد تدمير الشركات والمستهلكين الأميركيين من تداعياتها القاسية في ظل تزايد إمكانية سقوط الاقتصاد في قبضة الركود.

دونالد ترامب: أنا «المخترع»
لخوض الحرب التجارية
مع الصين التي كان على
الرؤساء الأميركيين
السابقين حوضها

وقال ترامب مساء الأربعاء إن الحرب التجارية التي يخوضها مع الصين ليست حربه وأن رؤساء آخرين سبقوه إلى البيت الأبيض كان يجب أن يخوضوها لكنه "المخترع" من الله لأداء هذه المهمة.

وأضاف خلال مؤتمر صحافي مطول عقده فجأة في حديقة البيت الأبيض "أحد ما كان عليه أن يقوم بهذه المهمة" قبل أن ينظر إلى السماء ويفتح

واشنطن - حذر تقرير جديد صادر عن مكتب الموازنة التابع للكونغرس من ارتفاع عجز الميزانية الأميركية بأسرع من التوقعات في وقت تتسع فيه تداعيات الحرب التجارية مع الصين على الاقتصاد الأميركي. وتوقع التقرير زيادة عجز الميزانية خلال العام المالي المقبل الذي يبدأ مطلع أكتوبر إلى تريليون دولار، وهو ما يعني وصول العجز إلى هذا المستوى قبل عامين من الموعد الذي كان مقدراً من قبل.

وتشير التقديرات حالياً إلى أن عجز الميزانية في العام المالي الحالي الذي ينتهي بنهاية الشهر المقبل وصل إلى 960 مليار دولار.

وكانت التوقعات السابقة لمكتب الموازنة التي صدرت في يناير الماضي قد رجحت وصول عجز الموازنة خلال العام المقبل إلى 890 مليار دولار ثم إلى أكثر من تريليون دولار عام 2022. وسيكون عبور العجز لحاجز تريليون دولار لأول مرة منذ عام 2012 وهو ما يمكن أن يعطي الحزب الديمقراطي المعارض قوة دفع في مواجهة الرئيس دونالد ترامب في انتخابات الرئاسة الأميركية المقررة في نوفمبر 2020.



الصين أكثر قدرة على تحمل آلام الحرب التجارية